الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2011/3

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.: General
27 April 2011
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة الرابعة والثلاثون

بون، ٦-١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١

البند x من جدول الأعمال المؤقت

تقرير توليفي للآراء والمعلومات المقدمة بشأن العناصر التي ستدرج في برنامج العمل المتعلق بالخسائر والأضرار

مذكرة من الأمانة*

موجز

يعرض هذا التقرير الآراء والمعلومات التي قدّمتها الأطراف والمنظمات المعنية بشأن العناصر التي قد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ في النظر في إدراجها في برنامج العمل المتعلق بالخسائر والأضرار. ويولّف التقرير الآراء التي أبديت بشأن النتائج المتوقعة، والمبادئ التوجيهية، ونطاق برنامج العمل، ثم تلي ذلك مناقشة حول الجهات صاحبة المصلحة والعمليات ذات الصلة. ويتناول التقرير أيضاً مختلف طرق تنظيم العمل. ويُختتم التقرير بعرض الآراء بشأن الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها في إطار برنامج العمل، ويتضمن موجزاً مقتضباً للمواضيع الرئيسية المحدّدة في ورقات الآراء والمعلومات المقدّمة.

* قدّمت هذه الوثيقة بعد الموعد المحدّد لتقديمها من أجل تمكين الأمانة من إدراج جميع الإسهامات ذات الصله.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	١-٨	٣
	ألف- الخلفية والولاية	١-٣	٣
	باء - نطاق المذكرة	٤-٨	٤
ثانياً -	الأهداف والنتائج الرئيسية والمبادئ التوجيهية لبرنامج العمل	٩-١٨	٥
ثالثاً -	نطاق برنامج العمل	١٩-٤١	٨
رابعاً -	الجهات صاحبة المصلحة والعمليات ذات الصلة	٤٢-٤٩	١٣
	ألف- إشراك الجهات صاحبة المصلحة	٤٢-٤٨	١٣
	باء - العمليات والأعمال الجارية ذات الصلة	٤٩	١٥
خامساً -	نُهج التنفيذ وهيكل برنامج العمل	٥٠-٥٤	١٧
سادساً -	مقترحات تتعلق بالأنشطة الممكنة في إطار برنامج العمل	٥٥-٧٧	٢٠
	ألف- تعزيز فهم مخاطر التنفيذ ونهجه وأدواته ومتطلباته	٥٧-٦٩	٢٠
	باء - الرصد، وجمع البيانات والمعلومات وإدارتها	٧٠-٧٢	٢٥
	جيم- تعزيز القدرات المؤسسية	٧٣-٧٥	٢٦
	دال - تنفيذ المبادرات التجريبية	٧٦-٧٧	٢٨
سابعاً -	موجز المواضيع المشتركة التي حُدِّدت في الورقات	٧٨-٨٠	٢٨

أولاً – مقدمة

ألف – الخلفية والولاية

١- أنشأ مؤتمر الأطراف، في دورته السادسة عشرة، إطار كانكون المتعلق بالتكيف بهدف تعزيز إجراءات التكيّف. وفي الدورة نفسها، واعترافاً بالحاجة إلى تعزيز التعاون والخبرة الدوليين بغية فهم وتقليل الخسائر والأضرار المرتبطة بالتأثيرات الضارة الناجمة عن تغيّر المناخ، بما في ذلك التأثيرات المتعلقة بالظواهر الجوية القاسية والظواهر البطيئة الحدوث، وضع مؤتمر الأطراف، ضمن هذا الإطار، برنامج عمل من أجل النظر في نُهج التصدّي للخسائر والأضرار الناجمة عن تأثيرات تغير المناخ في البلدان النامية المعرضة بصفة خاصة للتأثيرات الضارة لتغير المناخ.

٢- ودعا المؤتمر الأطراف والمنظمات ذات الصلة إلى موافاة الأمانة، بحلول ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١، بما لديها من آراء ومعلومات بشأن العناصر التي ينبغي إدراجها في برنامج العمل، بما في ذلك ما يلي:

(أ) إمكانية إنشاء مرفق للتأمين ضد المخاطر المناخية لمعالجة التأثيرت الناجمة عن الأحوال الجوية القاسية؛

(ب) خيارات لإدارة المخاطر وتخفيفها، وآليات لتقاسم المخاطر ونقلها مثل التأمين، بما في ذلك خيارات التأمين البسيط؛ وبناء القدرة على التحمل، بما في ذلك عن طريق التنويع الاقتصادي؛

(ج) نُهج معالجة تدابير إعادة التأهيل المتصلة بالظواهر البطيئة الحدوث؛

(د) إشراك الجهات صاحبة المصلحة التي لديها خبرات فنية متخصصة ذات صلة[(١)].

٣- وطلب مؤتمر الأطراف من الأمانة إعداد تقرير توليفي يستند إلى تلك الآراء والمعلومات وإتاحته لتنظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ في دورتها الرابعة والثلاثين، من أجل تقديم توصيات بشأن الخسائر والأضرار إلى مؤتمر الأطراف للنظر فيها خلال دورته الثامنة عشرة[(٢)].

(١) المقرر ١/م إ-١٦، الفقرات ١٣ و٢٥-٢٨.

(٢) المقرر ١/م أ-١٦ الفقرة ٢٩.

باء - نطاق المذكرة

٤- تولّف هذه الوثيقة الآراء والمعلومات المقدمة من ٢٢ طرفاً، وهي تمثل آراء ٩٨ طرفاً، و١٠ منظمات حكومية دولية وتسع منظمات غير حكومية[٣]. وتختلف طبيعة الإسهامات المقدمة اختلافاً كبيرا؛ فبعض الورقات المقدّمة تضمنت الآراء المعرب عنها بشأن المحتوى الممكن لبرنامج العمل للفترة الممتدة حتى موعد انعقاد الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف (مثل الأنشطة المحددة، وترتيب العمل)، بينما تضمنت ورقات أخرى معلومات يمكن أن تكون بمثابة إسهامات مفيدة خلال مرحلة التنفيذ (مثل مصادر المعلومات المتعلقة بأنواع معيّنة من العمل)[٤]. وطُرحت في بعض الورقات الأخرى سلسلة من المسائل الرئيسية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لدى الاضطلاع بالأنشطة من أجل تقديم توصيات إلى مؤتمر الأطراف بشأن الخسائر والأضرار.

٥- وقد بُذلت جهود للتمييز بين الآراء التي أعرب عنها طرف واحد أو منظمة واحدة فقط وتلك الآراء الأكثر شيوعاً، وذلك من أجل توضيح المواضع التي توجد بصددها تباينات رئيسية حول نُهج معالجة الخسائر والأضرار في إطار الاتفاقية.

٦- وحيثما اقتُرح اتخاذ إجراءات محدّدة كمساهمة محتملة لمنظمة ما في برنامج العمل، أدرج سم المنظمة المعنية.

٧- وتتضمن هذه الوثيقة أولاً استعراضاً عاماً للعناصر المقترحة للنظر في النتائج الرئيسية المتوقعة والمبادئ التوجيهية (الفصل الثاني)، ونطاق برنامج العمل، بما في ذلك الآراء والمعلومات المحدّدة فيما يتعلق بالعناصر الواردة في الفقرة ٢(أ-ج) (الفصل الثالث)، ثم تلي ذلك الآراء المقدّمة بشأن الجهات صاحبة المصلحة والعمليات ذات الصلة (الفصل الرابع). وتعرض الوثيقة طرقاً مختلفة لتنظيم العمل (الفصل الخامس). ومن أجل تيسير تحديد العناصر المشتركة التي تُعتبر مهمة بالنسبة لتحقيق النتائج المتوقعة، يبحث الفصل السادس الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها في الفترة الممتدة حتى موعد انعقاد الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف. وتُختتم المذكرة بفرع قصير يتضمن موجزاً مقتضباً للمواضيع المشتركة الرئيسية المحددة في ورقات المعلومات والآراء المقدمة (الفصل السابع).

---

(٣) ترد ورقات المعلومات المقدمة من الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية في الوثيقة FCCC/SBI/2011/Misc.1، أما ورقات المعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية فمتاحة على الموقع <http://unfccc.int/3689.php>.

(٤) قدّم طرفان آراء بشأن برنامج العمل في السياق الأوسع للتكيف، ومن بين هذه الآراء أدرجت في هذه الوثيقة تلك الآراء المتصلة ببرنامج العمل المتعلق بالخسائر والأضرار.

٨- وينبغي الرجوع إلى الوثيقة FCCC/SBI/2011/MISC.1 للاطلاع على تفاصيل نصوص المقترحات، والقدر الهائل من المعلومات المتعلقة بالممارسات الراهنة والأنشطة ذات الصلة والآراء العامة المتعلقة بالخسائر والأضرار.

ثانياً - الأهداف والنتائج الرئيسية والمبادئ التوجيهية لبرنامج العمل

٩- سيؤدي برنامج العمل، حسبما هو مسلّم به على نطاق واسع في ورقات المعلومات المقدمة، إلى تيسير استكشاف نُهج معالجة الخسائر والأضرار، وتحليل هذه النهج وتخطيطها وتحديد أولوياتها ودعمها وتنفيذها، كما أنه يوفّر منبراً تتجمع فيه خبرات أوساط الخبراء من القطاعين العام والخاص في مجال التكيّف وإدارة مخاطر الكوارث، وذلك من خلال توفير قناة منظمة لتوصيل المعلومات ذات الصلة إلى الأطراف.

١٠- ومن أجل ضمان وضع برنامج عمل فعّال، أشار العديد من ورقات المعلومات والآراء المقدمة إلى أهمية الاتفاق في البداية على نطاق البرنامج ونتائجه المتوقعة ونواتجه الملموسة وهيكل تنظيمه.

١١- ومن شأن استهلال الأنشطة فور انتهاء الدورة الرابعة والثلاثين للهيئة الفرعية للتنفيذ أن يكفل، حسبما لاحظ البعض، وجود مرحلة تنفيذ كافية قبل صياغة توصيات تُقدَّم إلى مؤتمر الأطراف كي ينظر فيها خلال دورته الثامنة عشرة.

١٢- وقد كان هناك توافق عام في الآراء على أن التقليل من التعرض للمخاطر عن طريق تعزيز تدابير الوقاية من المخاطر والحد منها والتأهب للكوارث هو أمر أساسي في إدارة المخاطر المناخية. وتم التسليم أيضاً بأنه ليس من الممكن الوقاية من جميع المخاطر أو الحدّ منها وأن نقل المخاطر يمكن أن يمثل نهجاً مفيداً في هذه الحالات؛ إلاّ أن الكثيرين أشاروا إلى أنه لا ينبغي النظر إلى تقاسم المخاطر المالية أو نقلها إلاّ كأداة في إطار استراتيجية لإدارة المخاطر، لأنه لا يؤدي إلى إزالة المخاطر المادية بل إنه يجمّع تلك المخاطر لتوزيعها عبر الاقتصادات وعلى مر الزمن. وسلّطت الآراء المعرب عنها الضوء على ضرورة تعزيز التعاون الدولي وحشد الخبرات الضرورية من أجل فهم وتقليل الخسائر والأضرار المتصلة بالتأثرات الضارة لتغير المناخ.

أهداف برنامج العمل ونتائجه المتوقعة

١٣- أشار عدد من ورقات المعلومات المقدمة إلى أن برنامج العمل ينبغي أن يكون بمثابة قاعدة معرفية تقدّم إسهامات في مداولات مؤتمر الأطراف بشأن تحديد ما قد يلزم من إجراءات إضافية. وتشمل الطرق التي يمكن من خلالها لهذه القاعدة المعرفية أن تساعد الأطراف، كما لوحظ في العديد من ورقات المعلومات المقدمة، ما يلي:

(أ) تحسين فهم مختلف أنواع المخاطر، والقابلية للتأثر، والنُّهج، وأدوات متطلبات التنفيذ، على مختلف المستويات، من أجل:

'١' تحديد المتطلبات الأساسية لوضع استراتيجيات إدارة المخاطر في بلد أو منطقة ما؛

'٢' اتخاذ قرارات بشأن كيفية توزيع الأموال العامة المحدودة فيما بين مجموعة من نُهج الحدّ من المخاطر ونقلها؛

'٣' تعزيز القدرة المؤسسية اللازمة للتصدي للمخاطر المتصلة بتغير المناخ بطريقة استباقية؛

(ب) تحفيز الأنشطة الحالية والمقبلة فيما يتعلق بمعالجة الخسائر والأضرار عن طريق:

'١' توفير منبر لتبادل الأفكار؛

'٢' تعزيز التعاون والخبرة الدوليين لتقليل الخسائر والأضرار على نحو فعّال؛

(ج) تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل التوصل إلى إدارة فعّالة وشاملة للمخاطر.

١٤- وتسليماً بأن مسألة الخسائر والأضرار هي مسألة طويلة الأجل ستتزايد أهميتها في المستقبل، اقترح بعض ورقات المعلومات المقدمة وضع برنامج العمل كدورة برنامجية مستمرة ليكون بمثابة إطار للأنشطة في الفترة الممتدة حتى موعد انعقاد الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف وما بعدها، ومواصلة العمل من أجل دعم الأطراف في تحسين فهمها للقضايا المتصلة بالخسائر والأضرار ولتيسير التنفيذ، عن طريق:

(أ) توفير قناة مستمرة لتزويد الأطراف بالخبرات ذات الصلة بإدارة الخسائر والأضرار والحد منها؛

(ب) جمع المعلومات والخبرات المستقاة من تنفيذ نُهج إدارة الخسائر والأضرار والحد منها، بما في ذلك تدابير الحد من المخاطر والتأمين في مختلف مناطق العالم.

١٥- وهناك بعض المجالات، وبخاصة نهج معالجة تدابير إعادة التأهيل المتصلة بالظواهر البطيئة الحدوث، قد تستلزم - كما لاحظ البعض - وقتاً يمتد إلى ما بعد موعد انعقاد الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف من أجل النظر في خيارات التنفيذ، ذلك لأن القاعدة المعرفية اللازمة لمعالجة هذا النوع من المخاطر لا تزال محدودة.

١٦- واقترح أحد الأطراف أن يشمل برنامج العمل الإشراف على آلية دولية لمعالجة الخسائر والأضرار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتصلة بتأثيرات تغير المناخ في البلدان النامية المعرضة بصفة خاصة للتأثر بتنفيذ تدابير الاستجابة.

١٧- وأخيراً، أشار البعض إلى أن التوصيات المقدمة في إطار برنامج العمل ينبغي أن تشمل الاجراءات التي يمكن اتخاذها في إطار الاتفاقية والتي يمكن أن تحفز إجراءات منع الخسائر والأضرار والحد منها على المستوى الدولي، وتحديد المجالات التي يمكن فيها للجهود الدولية المتضافرة أن تسد الفجوات التي تجهد فرادى الحكومات لسدّها وحدها.

المبادئ التوجيهية لبرنامج العمل

١٨- طُرحت مجموعة من العناصر في ورقات المعلومات المقدّمة، وهي مجموعة يمكن أن تكون بمثابة مبادئ توجيهية لبرنامج العمل، بما في ذلك:

(أ) **الاهتمام بالجهات المعرضة للتأثر بصفة خاصة:** التركيز على تلك الجهات المعرضة للتأثر بصفة خاصة بالنظر إلى ارتفاع درجة تعرضها للتأثيرات المادية لتغير المناخ، وإلى محدودية قدراتها المؤسسية والمالية اللازمة للاستجابة، وإعطاء الأولوية للأنشطة التي تلبي احتياجاتها الملحة والفورية والمحددة. وقد حدّدت ورقات المعلومات المقدمة الجهات التالية التي تحتاج إلى اهتمام خاص:

'١' أقل البلدان نمواً؛

'٢' الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

'٣' الجهات صاحبة المصلحة في قطاع الزراعة، بما في ذلك صغار أصحاب الحيازات، والرعاة، وصيّادو الأسماك، والأشخاص الذين يعتمدون على موارد الغابات؛

'٤' غير ذلك من المجموعات الضعيفة التي عادة ما تكون ممثلة تمثلاً ناقصاً بسبب عوامل مثل الموقع الجغرافي، والإعاقة، ووضعها كأقليات، بما في ذلك الشعوب الأصلية في البلدان النامية، والفقراء، والنساء والأطفال؛

'٥' أولئك المعرّضون بصفة خاصة لتأثيرات تنفيذ تدابير الاستجابة؛

(ب) **مدى التلاؤم مع السياقات الوطنية والإقليمية:** مع مراعاة تنوّع الأوضاع وجوانب الضعف الوطنية، وآليات الحوكمة الإقليمية، ينبغي للتدابير التي يمكن اتخاذها في إطار برنامج العمل أن تكون ملائمة للسياقات الوطنية والإقليمية؛

(ج) **الأخذ بنهج قطري التوجه:** دعم المرونة التي تسمح باتباع نُهج مكيفة على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية، وتحديد التوزيع الأمثل للقدر المحدود من التمويل العام للتكيف بين خيارات الحد من المخاطر ونقلها؛

(د) **ضمان الفعالية من حيث الكلفة:** ضمان قدرة التدابير المدعومة على تحقيق نتائج تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث الكلفة، بما في ذلك ما يتعلق بالنُهج البديلة التي يمكن اتباعها؛

(هـ) **البناء على الأعمال والخبرات الفنية القائمة:** الاستفادة من الأعمال القائمة والخبرات الفنية والدروس المستفادة من البرامج والآليات والمؤسسات والمنظمات القائمة التي تُعنى بمسألة الخسائر والأضرار المتصلة بتأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك:

'١' الجمع بين خبراء من القطاعين العام والخاص والمنظمات الحكومية الدولية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

'٢' الاستناد إلى أفضل المعارف والمعلومات العلمية المتاحة، مثل المعارف المولّفة في التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن إدارة مخاطر الظواهر المناخية المتطرفة والكوارث من أجل تعزيز التكيف مع تغير المناخ؛

(و) **ضمان الاتساق وتحفيز التآزر:** مراعاة الأعمال الأخرى المضطلع بها داخل وخارج نطاق الاتفاقية لتكملة المجموعة الأوسع من أعمال التكيّف وضمان الاتساق، بغية تجنب الازدواجية في العمل، وتحديد وتعزيز أوجه التآزر:

'١' بين العمل المتعلق بالتكيف والعمل المتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك العمل المضطلع به في إطار استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، والعمل المضطلع به ضمن إطار عمل هيوغو[٥]، حسب الاقتضاء؛

'٢' داخل البلدان وفيما بينها، بما في ذلك عن طريق إدماج ممارسات التكيف والحد من المخاطر في برامج التنمية الثنائية والإقليمية؛

(ز) **مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة:** ينبغي أن يتم تحسين التعاون الدولي عن طريق تعزيز وحشد الخبرات الضرورية وذلك وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

ثالثاً – نطاق برنامج العمل

١٩- بالإشارة إلى الولاية المحدَّدة في المقرر ١/م أ-١٦، اتُفق في عدد من ورقات المعلومات المقدمة على أن برنامج العمل ينبغي أن يركِّز أساساً على توفير الخلفية الفنية الضرورية واستكشاف المواضيع، مما يدعم الأطراف في تقديم توصيات بشأن الخسائر

(٥) <http://www.unisdr.org/eng/hfa/hfa.htm>.

والأضرار إلى مؤتمر الأطراف كي ينظر فيها خلال دورته الثامنة عشرة. ورأى أحد الأطراف أن برنامج العمل ينبغي أن يركِّز على مناقشات الخبراء الأساسية وأن يتجنَّب المناقشات ذات الطابع السياسي.

٢٠- ويعرض هذا الفرع من التقرير أولاً ما قُدِّم من آراء محدَّدة بشأن العناصر المشار إليها في الفقرة ٢(أ-ج) أعلاه، ثم يتناول الآراء الإضافية بشأن نطاق برنامج العمل.

١- إمكانية إنشاء مرفق تأمين ضدَّ مخاطر تغيُّر المناخ للتصدي للتأثيرات المتصلة بالظواهر المناخية المتطرفة

٢١- يُعتبر التأمين، على نطاق واسع، أداةً مهمةً ضمن عدد من الخيارات المحتملة لإدارة المخاطر المالية الناشئة عن الظواهر المناخية المتكررة والعنيفة على نحو متزايد. إلا أنه تم إبداء آراء متباينة بشأن دفع المناقشات قُدُماً فيما يتعلق بإنشاء مرفق تأمين ضد المخاطر المناخية.

٢٢- وقد رأى أحد الأطراف، وكذلك إحدى المنظمات، أن وضع برنامج عمل في إطار الهيئة الفرعية للتنفيذ هو بمثابة تحضير لاعتماد مقرر يتعلق بإنشاء آلية تأمين دولية في المستقبل. وأشار أحد الأطراف إلى الحاجة إلى مخططات تأمين لمعالجة الأضرار الناجمة عن الظواهر المناخية المتطرفة، وبخاصة على مستوى المجتمعات المحلية. وأشارت أطراف أخرى إلى أن مسألة النظر في إنشاء مرفق تأمين ينبغي أن تُدرَج في برنامج العمل، غير أن هذه الأطراف لم تُعرب عن آرائها بشأن المستوى المناسب لهذا المرفق. وتضمَّن بعض ورقات المعلومات المقدَّمة آراء بشأن عملية وضع مثل هذا الترتيب المؤسسي وما يتطلبه من إسهامات.

٢٣- وتضمَّن بعض الورقات المقدَّمة تحفظات إزاء إنشاء مرفق للتأمين ضد المخاطر المناخية. وتشمل الشواغل الرئيسية التي حُدِّدت في الورقات ما يلي: الافتقار الحالي إلى بيانات مفصلة عن المخاطر فيما يتصل بالبلدان المعرَّضة للتأثر، وعدم توفر تحليلات حول ما إذا كان مرفق تأمين من هذا النوع يمثل الطريقة الأكفأ والأكثر فعاليةً لدعم التكيف؛ والفوارق بين البلدان من حيث التأثيرات المتوقعة لتغيُّر المناخ وخصائص أنظمة التأمين الوطنية ودرجة الاستعداد والقدرات القائمة؛ والخصائص والظروف الإقليمية المختلفة؛ والدور المحدود للتأمين في مجال الوقاية من المخاطر؛ وتناقص الموارد المتاحة لتدابير الوقاية والحدّ من المخاطر؛ وإمكانية إعاقة الأخذ بنهج قطري التوجه إزاء التكيُّف. ومع مراعاة هذه الشواغل، اعتبر بعض الأطراف، في ورقات المعلومات التي قدمتها، أن إنشاء مرفق تأمين وحيد أو الأخذ بنهج "يصلح لجميع الحالات" هو خيار غير سليم من الناحية الفنية، كما أنه ليس خياراً فعالاً.

٢٤- ولاحظ أحد الأطراف أن المخططات الوطنية والإقليمية، القائمة على شراكات مناسبة بين القطاعين الخاص والعام، يُرجَّح أن تكون أيضاً أكثر قدرة على الاستجابة السريعة

من مرفق تأمين عالمي في إطار الاتفاقية، وأنه يمكن في نهاية المطاف ربط بعض هذه المخططات الإقليمية بمجمَّع أوسع للتأمين ضد المخاطر بغية تحسين الكفاءة وتحقيق وفورات في التكاليف.

٢٥- ورأت إحدى المنظمات غير الحكومية أن استخدام التأمين ضد المخاطر المناخية ينبغي أن يقتصر على التصدي للظواهر غير المتكررة لأن تكلفة التأمين على الأحداث المتكررة تكون مرتفعة جداً؛ ومن ثم يلزم استخدام أنواع أخرى من الأدوات أو التدابير فيما يتعلق بهذه الأحداث.

٢٦- ولاحظ البعض أن التركيز ينبغي أن ينصبَّ، لدى معالجة هذه المسألة، على المخاطر الكلية للخسائر والأضرار على المستويين الوطني والإقليمي.

٢٧- وأكدت ورقات المعلومات المقدَّمة أن ثمة أمثلة على مرافق التأمين في مجال الظواهر المناخية المتطرفة، تتناول مستويات مختلفة. إلا أنه اعتُبِرَ أن ثمة ضرورةً للأخذ بنُهُج جديدة وإنشاء مؤسسات جديدة محتملة من أجل تفعيل الآليات الخاصة بالبلدان المعرَّضة للتأثر، وهي آليات تندرج حالياً خارج نطاق التأمين التجاري. ويرى البعض أن ثمة حاجة لدراسة مدى الملاءمة المالية لهذه المخططات التعويضية (ولا سيما تلك الخاصة بقطاع الزراعة تحديداً) في سياق تزايد احتمال حدوث آثار ضارة ناجمة عن تغيُّر المناخ، واستكشاف شروط وسُبُل تعزيز هذه الملاءمة، وبخاصة عن طريق توزيع المخاطر عَبر مناطق جغرافية أوسع و/أو مع إعانات خارجية، بما في ذلك اعتماد النموذج الممكن لصندوق إغاثة في حالات الكوارث تدعَمه البلدان المتقدمة وصناعة إعادة التأمين.

٢٨- وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء مرفق تأمين يتطلب، حسب ما لاحظه العديد من الأطراف، دعماً من خلال تضمين برنامج العمل تقديراً كمياً للخسائر والأضرار الناجمة عن تغيُّر المناخ. وهذا يمكن أن يشمل تحديد المناطق أو القطاعات القابلة للتأثر، وتحليل المخاطر من حيث مصدرها ومداها وإطارها الزمني، والنمذجة المفصلة لتأثيرات تغيُّر المناخ، والتقييمات المحدَّدة للأضرار.

٢٩- ووجهت بضعة أطراف الاهتمام إلى جوانب التمويل، بما في ذلك:

(أ) ينبغي عدم استخدام مرفق للتأمين ضد المخاطر المناخية كآلية تؤدي إلى تحويل المسؤوليات عن كاهل الأطراف من البلدان المتقدمة، حسب ما تنص عليه الفقرات ٤ و٥ و٨ من المادة ٤ من الاتفاقية؛

(ب) ينبغي للأطراف المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية أن تُخصّص قدراً كافياً من الأموال العامة على نحو مستقر وحسن التوقيت ويمكن التنبؤ به بحيث يمكن للبلدان النامية أن تموِّل، في جملة أمور أخرى، التغطية التأمينية لمعالجة القضايا المتصلة بالتكيُّف وبمرفق للتأمين ضد المخاطر المناخية؛

(ج) يجب ألا يؤدي مثل هذا المرفق[٦] إلى زيادة الأعباء المالية التي تقع على كاهل البلدان النامية، بل ينبغي أن يوفِّر تمويلاً لأنشطة بناء القدرات المؤسسية من خلال تنظيم حلقات العمل وتبادل المعارف والخبرات.

٢- خيارات إدارة المخاطر والحدّ منها؛ وآليات تقاسُم المخاطر ونقلها مثل آلية التأمين، بما في ذلك خيارات التأمين البسيط؛ وبناء القدرة على التحمُّل، بما في ذلك عن طريق التنويع الاقتصادي

٣٠- لوحظ في ورقات المعلومات المقدَّمة من الأطراف، وأُكِدَ في الورقات المقدَّمة من المنظمات، أن هناك بالفعل قدراً كبيراً من النشاط في مجال العمل هذا. وأشارت عدة ورقات إلى أن مبادئ الحد من أخطار الكوارث، المحدَّدة في إطار عمل هيوغو، يمكن أن تكون بمثابة مبدأ توجيهي للاضطلاع بالأنشطة في هذا المجال. وأشارت إحدى المنظمات إلى أن آليات تقاسُم المخاطر ونقلها يمكن أن تتحول إلى آليات تدعم ذاتها بذاتها في سياق تجاري، شريطة توفُّر البنية التحتية التنظيمية والإعلامية فضلاً عن الدعم الدولي، وأن صناعة التأمين يمكن أن تُسدي المشورة بشأن الكيفية التي يمكن بها لإدارة المخاطر المادية أن تجعل التأمين ضد هذه المخاطر أمراً ممكناً.

٣١- وأولى أحد الأطراف أولوية لمجال العمل هذا، مشدِّداً على أن برنامج العمل ينبغي أن يعطي الأولوية لاستكشاف الخيارات الملائمة لإدارة مختلف أنواع المخاطر المناخية بكفاءة وفعالية.

٣٢- ولاحظ البعض أن التركيز ينبغي أن ينصب، لدى تناول مجال العمل هذا، على المستويين الصغير والمتوسط لمخاطر الخسائر والأضرار على الصعيدين دون الوطني والوطني.

٣٣- ورأى أحد الأطراف أن الموضوع الفرعي "التنويع الاقتصادي"، الذي يجري تناوله في إطار أي برنامج عمل جديد، ينبغي أن يؤدي إلى نتائج ملموسة من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي، وأنه ينبغي للهيئة الفرعية للتنفيذ أن تنسق وتدعم وتتابع تنفيذ إجراءات ترمي إلى:

(أ) تعزيز التنويع الاقتصادي وتقديم المساعدة للبلدان النامية من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي بغية بناء القدرة على التحمُّل في مواجهة تغير المناخ وتأثيرات تنفيذ تدابير الاستجابة؛

(ب) تقديم الدعم، من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تنويع الهياكل الاقتصادية في البلدان النامية، والمساعدة في تهيئة بيئة مواتية لجذب هذه الاستثمارات؛

---

(٦) يُشار إليها في ورقة المعلومات الأصلية باسم "صندوق التأمين ضد المخاطر".

(ج) تعزيز وتحسين نقل التكنولوجيا لدعم جهود التنويع الاقتصادي في البلدان النامية.

٣٤- واقترحت منظمة حكومية دولية التركيز على التنمية الاقتصادية المحلية كآلية هامة لدعم عملية التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل "خضراء" كجزء رئيسي من استراتيجية التنويع في مواجهة التغيُّرات الهيكلية الناجمة عن تغيُّر المناخ.

٣- نُهُج معالجة تدابير إعادة التأهيل المتصلة بالظواهر البطيئة الحدوث

٣٥- لاحظت عدة ورقات أن القاعدة المعرفية المتعلقة بنُهُج معالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن الظواهر المناخية البطيئة الحدوث لا تزال محدودة. واعتُبِرَ أن عملية تقييم القضايا، واستكشاف جميع النُهُج، وبناء عملية متعددة الجهات صاحبة المصلحة، تحتاج من الوقت ما يتجاوز الفترة الممتدة حتى موعد انعقاد الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف.

٣٦- وطُرحت المسائل التالية في ورقة أو أكثر من ورقات المعلومات المقدَّمة باعتبارها مسائل يلزم النظر فيها عند تناول مجال العمل هذا:

(أ) الخسائر والأضرار المتوقعة على المدى الطويل؛

(ب) إدماج سياسات التكيف في عملية التخطيط القطاعي والتحول الحضري وتنمية المناطق الساحلية؛

(ج) تحديد الأولويات فيما بين الظواهر المناخية البطيئة الحدوث التي يمكن بصددها وضع سياسات لتقليل المخاطر؛

(د) استخدام الخبرات المتوفرة خارج إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ في المناقشات المتعلقة بطائفة من المقترحات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالآليات المالية وآليات نقل المخاطر، وآليات نقل التكنولوجيا، والأدوات والنُهُج والحلول البديلة؛

(هـ) وضع استراتيجيات تستخدم موارد القطاع الخاص وتُنشئ آليات سوقية لا تعتمد اعتماداً مفرطاً على ميزانيات القطاع العام وتكون قابلة للاستدامة على المدى الطويل.

٣٧- وشدَّد أحد الأطراف على أن جميع الاستراتيجيات الرامية إلى تنفيذ تدابير إعادة التأهيل ينبغي أن تستجيب للظروف المحدَّدة والمجالات ذات الأولية لكل بلد وأن تُنفَّذ في إطار الاتفاقية بغية بناء القدرة على التصدي للظواهر المناخية البطيئة الحدوث.

٣٨- ويمثّل التخفيف المعقول لانبعاثات غازات الدفيئة، حسب ما لوحظ في بضع ورقات معلومات، الوسيلة الأساسية للوقاية من المخاطر ذات الصلة بتغير المناخ، وتقليلها إلى أدنى حد وتجنب حدوث تغير مناخي خطير، وبخاصة فيما يتعلق بالتغيُّرات التدريجية وتأثيراتها.

٣٩- وأشارت منظمة حكومية دولية إلى أنه على الرغم من كَون عملية تقدير التكاليف عملية بالغة الصعوبة، فمن الممكن لبعض أدوات التأمين (مثل التأمين على الحياة، وتأمين المعاشات التقاعدية، وإدارة الاستثمارات) أن تكون أدوات مهمة في مجال العمل هذا.

٤- آراء إضافية بشأن نطاق برنامج العمل

التركيز القطاعي

٤٠- أثار أحد الأطراف مسألة الحاجة إلى تناول الطرق الكفيلة بإدراج الجوانب المتعددة القطاعات، مثل الصحة و الأمن الغذائي والمياه وخدمات الصرف الصحي، في سياق معالجة الخسائر والأضرار. وجاء في ورقة أو أكثر من ورقات المعلومات المقدَّمة أنه يلزم إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

(أ) القطاع الزراعي في ضوء أهمية هذا القطاع بالنسبة لمصادر الرزق والتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي للسكان في البلدان النامية؛

(ب) الصحة، كجزء من الآثار الضارة لتغيُّر المناخ، المذكورة في الاتفاقية[٧].

(ج) حفظ واستعادة النُظُم الإيكولوجية الوظيفية لكي تُسهم، كتدابير فعالة من حيث الكلفة، في التقليل من مخاطر الكوارث.

العناصر الإضافية

٤١- لاحظت منظمة حكومية دولية أن المسائل المدرجة في الفقرة ٢ أعلاه ينبغي ألا تُعتبر قائمة كاملة بخيارات التصدي للخسائر والأضرار. واقترحت منظمة حكومية دولية أخرى إدراج عنصر إضافي بعنوان "توفير خدمات مناخية محسَّنة للبلدان النامية لإتاحة معلومات مناخية أفضل ومنتجات تنبؤ للحدّ من الخسائر والأضرار الناجمة عن تغيُّر المناخ" بغية تعزيز الروابط بالإطار العالمي للخدمات المناخية.

رابعاً - الجهات صاحبة المصلحة والعمليات ذات الصلة

ألف - إشراك الجهات صاحبة المصلحة

٤٢- اتفقت جميع ورقات المعلومات المقدَّمة على الأهمية البالغة التي يتسم بها إشراك الخبراء في برنامج العمل. وتُعتبر المناقشات التي تجري على مستوى الخبراء مع الجهات صاحبة

(٧) يرد ذِكر الصحة في الفقرة ١ من المادة ١ وفي الفقرة ١(و) من المادة ٤ من الاتفاقية.

المصلحة من القطاعين الخاص والعام ضرورية للتوصل إلى فهم أفضل لمختلف الخيارات المتاحة، بغية توفير المعلومات لمؤتمر الأطراف، في ما يقدمه من إرشادات إلى الأطراف، بشأن الحلول المناسبة. فالاستفادة من الخبرة الفنية لمجموعة واسعة من الممارسين المقتدرين والبرامج والمؤسسات العاملة في مجال عمليات التكيف وإدارة مخاطر الكوارث تكفَل أن يكون النظر في نُهج معالجة الخسائر والأضرار مستنداً، على نحو وافٍ، إلى الدروس المستفادة من الجهود المستمرة المبذولة لمعالجة المخاطر المناخية عموماً.

٤٣- وتشمل الجهات صاحبة المصلحة التي ذُكِرَت في ورقات المعلومات والتي تتمتع بخبرات متخصصة ما يلي:

(أ) المؤسسات الأكاديمية، وخاصةً المؤسسات المشارِكة في تقدير تكاليف تغيُّر المناخ؛

(ب) قطاع الزراعة؛

(ج) منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وبخاصة تلك المشارِكة في مبادرات بحثية ونموذجية في شتى أنحاء العالم؛

(د) العاملون في مجال التنمية؛

(هـ) الأوساط العاملة في مجال الحدّ من أخطار الكوارث، وتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في حالات الطوارئ؛

(و) خبراء الإنذار المبكر؛

(ز) المؤسسات المالية؛

(ح) مجتمعات السكان الأصليين؛

(ط) منظمات الصحة الوطنية والدولية؛

(ي) كيانات القطاع الخاص، ولا سيما صناعة التأمين؛

(ك) منظمات العمل وأصحاب العمل ومؤسسات العمل.

٤٤- وأُشير إلى ضرورة ألا تقتصر مشاركة الجهات صاحبة المصلحة على أولئك الذين يتمتعون بالخبرات المتخصصة ذات الصلة. ففي نهاية المطاف سيحدث قدر كبير من تنفيذ البرنامج على المستويين الوطني والمحلي؛ ولذلك فإن الحكومات المحلية ودون الوطنية والوطنية، فضلاً عن الجهات المشارِكة في عمليات التخطيط والتنفيذ على أرض الواقع، تُعتبَر أيضاً من بين الجهات الهامة صاحبة المصلحة في برنامج العمل. واقتُرح أن تحدد الأطراف الوكالات التي تعمل في مجال التكيُّف في بلدانها وأن تُشرِك الخبراء في جميع القطاعات المعنية بالتكيُّف والحد من الخسائر والأضرار وإدارة مخاطر الكوارث.

٤٥- كما أُشير إلى أهمية التشاور مع المستفيدين المستهدفين، من أجل توجيه برنامج العمل نحو أكثر المسائل إلحاحاً وتيسير وضع نظم فعالة لإدارة المخاطر تؤثر تأثيراً حقيقياً على القابلية للتأثر. واقترح البعض أن يأخذ برنامج العمل في الاعتبار المخاطر المتصوَّرة التي يمكن أن يتعرض لها المستفيدون، والآليات القائمة للتعامل مع هذه المخاطر، والطلب على منتجات إدارة المخاطر، والحاجة إلى التدريب الذي يتناول مواضيع مثل الحدّ من المخاطر ومحو الأمية المالية، وإشراك المستفيدين في تصميم وتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر.

٤٦- وأشارت منظمة غير حكومية إلى أن المنابر المتعددة الجهات صاحبة المصلحة المُنشأة في سياق الحدّ من أخطار الكوارث ضمن إطار عمل هيوغو يمكن أن تُعزَّز لتكون بمثابة منابر للتعاون بين العديد من الجهات صاحبة المصلحة على المستوى الوطني، كما يمكن أن تشكِّل جزءاً من برامج التكيف الوطنية. كما أُثيرت بصورة متكررة في ورقات المعلومات المقدَّمة مسألة ضرورة تحفيز الإسهامات المقدَّمة من مجموعة كاملة من خبراء التأمين والمؤسسات المالية من القطاعين الخاص والعام بطريقة منظَّمة وتكاملية من خلال عملية جامعة وشاملة. وعرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة اتخاذ إجراءات حوار وتعاون تستند إلى نهج يقوم على المبادئ فيما يخص مسألة الخسائر والأضرار، وتيسير إشراك صناعة التأمين عَبر مبادئ مبادرة التأمين المستدام التي تشكل جزءاً من مبادرة التمويل في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٨- وفيما يتعلق بعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، أُشير إلى نوعين عامين من الأدوار:

(أ) التنسيق الدولي لتبادل الأفكار والمعلومات، ولتحسين إمكانية وصول البلدان إلى المعلومات والمعارف؛

(ب) حفز تيسير المناقشات بشأن تنفيذ الاستجابات الموجَّهة وطنياً، وكذلك إقليمياً عند الاقتضاء، وتقديم الدعم لهذا التنفيذ.

باء- العمليات والأعمال الجارية ذات الصلة

٤٩- ينبغي لبرنامج العمل أن يراعي، كما تكرر ذكره في عدة ورقات، ما هو موجود من آليات مؤسسية وترتيبات وأعمال ذات صلة بالخسائر والأضرار في جميع المستويات سواء في إطار الاتفاقية أو خارجها. وأشارت ورقة أو أكثر إلى الصلات التالية:

(أ) **المقرر ١/م أ-١٠**: ضمان النظر المتسق في القضايا ذات الصلة في إطار المقرر ١/م أ-١٠، ويشمل ما يلي:

'١' حلقة العمل المعنية بتحديد ثغرات وتحديات نُهُج إدارة المخاطر المأذون بها بموجب المقرر ١/م أ-١٠؛

'٢' أية حلقة (حلقات) عمل متابعة لمناقشة كيفية تفادي ما يظهر من حواجز أمام تنفيذ نُهج إدارة المخاطر؛

'٣' إدراج بند جديد في جدول الأعمال بشأن التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ يتضمن برنامج العمل وتقييم حالة تنفيذ إجراءات التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ؛

(ب) **برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه:** يرتبط بالأعمال ذات الصلة التي ينجزها شركاء برنامج عمل نيروبي استجابة للدعوات إلى اتخاذ إجراءات تتصل بفهم تأثيرات الظواهر المناخية القصوى والقابلية للتأثر بها؛

(ج) ورقة تقنية بشأن آليات إدارة المخاطر المالية الناجمة عن التأثيرات المباشرة لتغير المناخ في البلدان النامية[٨]؛

(د) **لجنة التكيف:** تحليل وتحديد مقترحات المقررات الممكنة المتعلقة بالقياسات الموحدة القائمة على أسس علمية لتقييم الهشاشة والخسائر والأضرار[٩]؛

(هـ) **الإجراءات والتخطيط على الصعيد الوطني:** سيستفيد تصميم خطط التكيف الوطنية من إمكانية الوصول إلى الخبرة الواسعة التي يمكن توفيرها عن طريق برنامج العمل (مثلاً في وضع نماذج الظواهر المناخية القصوى وتصميم الاستراتيجيات والمنتجات الملائمة لإدارة المخاطر ونقل المخاطر)؛

(و) **الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ – التقرير الخاص عن إدارة مخاطر الظواهر المناخية القصوى والكوارث لدفع عملية التكيف إلى الأمام:** يمكن الإفادة من هذا التقرير كمورد مفيد لتقديم المعلومات، بما في ذلك لأغراض تقييم مختلف الآليات (مثل آليات الوقاية، والتأمين، والتعويض، وإعادة التأهيل)؛

(ز) **الأعمال الجارية المتصلة بالحد من أخطار الكوارث:** أشارت بعض الورقات إلى فائدة المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث[١٠] وتقرير التقييم العالمي لعام ٢٠١١[١١] للمناقشات المتعلقة ببرنامج العمل، ولا سيما بشأن طبيعة تعرض الأصول للظواهر المناخية القصوى ومجموعة النهج التي يمكن أن تساعد في إدارة الخسائر والأضرار المحتملة الناجمة عن الظواهر المناخية القصوى. وإضافة إلى ذلك، اقتُرح ما يلي بوصفه ضرورياً لضمان التآزر مع الأعمال ذات الصلة بالحد من أخطار الكوارث:

---

(٨) FCCC/TP/2008/9.

(٩) ترد إشارة إلى الصلة بين لجنة التكيف وبرنامج العمل كذلك في الفقرة ٣٦ من الوثيقة FCCC/AWGLCA/2011/3.

(١٠) <http://www.preventionweb.net/globalplatform/2011/>.

(١١) من المقرر إصدار التقرير في الدورة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث في أيار/مايو ٢٠١١.

'١' ضمان تركيز كل الإجراءات المتخذة في إطار برنامج العمل على تكملة وتعزيز قدرة المنتديات الوطنية المنضوية تحت إطار عمل هيوغو على منع الخسائر والأضرار على الصعيدين الوطني وفوق الوطني والحد منها؛

'٢' مواءمة الأنشطة الجارية في إطار برنامج العمل مع الخبرة الموجودة في مجال الحد من أخطار الكوارث ومع الأولويات التي حددها المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، وإعطاء الأولوية للأنشطة التي تساهم في جهود التنمية المستدامة؛

'٣' تعزيز التعاون بين أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث من أجل ضمان إشراك الخبراء المعنيين في جميع حلقات العمل واجتماعات الخبراء ذات الصلة.

خامساً - نُهُج التنفيذ وهيكل برنامج العمل

٥٠- ينبغي أن يكون لبرنامج العمل، كما ذكرت ورقات عديدة، هيكل واضح يتوخى إنجازات عملية، بحيث:

(أ) يشجّع التفكير الخلاق والنهج الباحثة عن الحلول التي تدعم الأطراف في زيادة فهم الخسائر والأضرار وصياغة خيارات تنفيذ يمكن توصية مؤتمر الأطراف بأن ينظر فيها؛

(ب) يمكّن عبر المناقشة من ضمان وضع التوصيات بصورة ملائمة في سياق المجموعة الأوسع من الإجراءات المطلوبة للتكيف؛

(ج) يضمن عدم اعتماد التقدم في مجال من مجالات العمل على التقدم في مجال آخر.

١- الطرائق

٥١- تشمل الطرائق المقترحة لإنجاز الأنشطة المحتملة المشار إليها في الفصل السادس ما يلي:

(أ) حلقات عمل دولية وإقليمية؛

(ب) اجتماعات الخبراء؛

(ج) اجتماعات غير رسمية للوفود و/أو مجموعات عمل خاصة؛

(د) مشاورات عامة وحوار مكثف مع الجامعات والمراكز الإقليمية والخبراء المعنيين والمنظمات ذات المصلحة؛

(هـ) الورقات التقنية، والخلاصات، وغيرها من وثائق التحليل والتوليف والمبادئ التوجيهية؛

(و) دورات تدريبية، بما فيها تلك التي يمكن إجراؤها عبر الإنترنت؛

(ز) المبادرات التجريبية؛

(ح) الورقات المحددة الهدف.

٢- الهيكل

٥٢- قُدمت عدة مقترحات بشأن هيكل برنامج العمل تضمَّن معظمها تحسين فهم مختلف جوانب الخسائر والأضرار إما كخطوة أولى في برنامج العمل، أو كجزء لا يتجزأ من مسار ترتيب العمل الجاري بموازاة ذلك. وتشمل النهج المقترحة ما يلي:

(أ) **النهج المرحلي ١**[١٢]: يعطي هذا الخيار أهمية لهيكلة العمل بطريقة تسلسلية لضمان قيام المناقشة بشأن أدوات بعينها (مثل التأمين) وبشأن دعم التنفيذ على أساس معرفي كافٍ بعلم الاقتصاد وبتكامل مختلف نُهج الحد من المخاطر ونقل المخاطر.وهو ينطوي على ما يلي:

'١' المرحلة ١- فهم أدوات إدارة المخاطر إدارةً فعالة من حيث الكلفة وتحديد هدفها والربط فيما بينها؛

'٢' المرحلة ٢- توفير معلومات يسترشد بها في التنفيذ والدعم؛

(ب) **النهج المرحلي ٢**[١٣]: بالنظر إلى الظواهر المناخية الشديدة الوشيكة القابلة للتنبؤ التي قد تتضرر منها البلدان النامية، ينبغي ترتيب العمل كما يلي:

---

(١٢) هذا النهج موجه لمجال العمل المشار إليه في الفقرة ٢(ب) أعلاه. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن هذا النهج على الرابط الإلكتروني التالي: <http://unfccc.int/files/adaptation/cancun_adaptation_framework/application/pdf/usa_25_february_2011.pdf>.

(١٣) يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن هذا النهج على الرابط الإلكتروني التالي: <http://unfccc.int/files/adaptation/cancun_adaptation_framework/application/pdf/mexico_1_march_2011.pdf>.

'١' المرحلة ١- التركيز على التنفيذ الفوري للتدابير التي تمهد الطريق للإجراءات التي يُتفّق عليها في المستقبل والتصدي لتأثيرات تغير المناخ التي بدأت في الحدوث فعلاً؛

'٢' المرحلة ٢- إعداد استجابة قوية طويلة المدى للظواهر المناخية؛

(ج) **النهج المواضيعي ١**[١٤]: يتيح هذا الخيار القيام بالعمل في إطار الموضوعين ١ و٢ بالتوازي، يتبعهما الموضوع ٣، وهو ينطوي على ما يلي:

'١' الموضوع ١- تحسين المعرفة بالتعرض للخسائر والأضرار؛

'٢' الموضوع ٢- استكشاف استخدام مجموعة من الأدوات والنهج المتاحة للتصدي للخسائر والأضرار في مختلف المستويات، ووظائف وحدود وأهمية كل منها على حدة في إطار استراتيجية لإدارة المخاطر المناخية؛

'٣' الموضوع ٣- تحديد مسارات التنفيذ الممكنة في إطار الاتفاقية من أجل تنفيذ النهج؛

(د) **النهج المواضيعي ٢**: سيجري تنفيذ جميع الأعمال في إطار المواضيع التالية بشكل متوازٍ:

'١' الموضوع ١- تحسين فهم الخسائر والأضرار المتصلة بتأثيرات تغير المناخ؛

'٢' الموضوع ٢- تبادل وتعميق المعارف المتعلقة بسبل الحد من الخسائر والأضرار؛

'٣' الموضوع ٣- تبادل وتعميق المعارف المتعلقة بالأخطار المتبقية.

٥٣- وفيما يتعلق بالإطار الزمني، أُعرب عن مجموعتين من وجهات النظر:

(أ) تقسيم العمل المواضيعي إلى ثلاث فترات زمنية:

'١' من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

'٢' من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٢؛

'٣' من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

---

(١٤) يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن هذا النهج في الورقات المقدمة من تحالف الدول الجزرية الصغيرة والشبكة الدولية للعمل المناخي، ومركز علم اقتصاد وسياسات تغير المناخ، ومعهد غرانتام لبحوث تغير المناخ والبيئة، ومبادرة ميونيخ للتأمين في مجال المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي الورقات الواردة في الوثيقة FCCC/SBI/2011/Misc.1 والمتاحة على الرابط الإلكتروني التالي: <http://unfccc.int/parties_observers/ngo/submissions/items/3689.php>.

(ب) استخدام معظم عام ٢٠١٢، أو الفترة الممتدة من الدورة ٣٦ للهيئة الفرعية للتنفيذ فصاعداً، لإعداد توصيات تقدم إلى الدورة ١٨ لمؤتمر الأطراف.

٥٤- كما اعتبرت المرونة أمراً هاماً في دمج أنشطة إضافية في مرحلة لاحقة، حسب الحاجة، مع مراعاة نتائج حلقة العمل التي عهدت إليها الهيئة الفرعية للتنفيذ في دورتها الثالثة والثلاثين بتحديد الصعوبات والثغرات في مجال تنفيذ نُهُج إدارة المخاطر المتصلة بالتأثيرات الضارة لتغير المناخ[١٥]، والعمليات الجارية خارج نطاق برنامج العمل في إطار الاتفاقية وخارجها على السواء.

سادساً - مقترحات تتعلق بالأنشطة الممكنة في إطار برنامج العمل

٥٥- ينبغي لبرنامج العمل أن ينظر، كما أُشير إلى ذلك مراراً، في جميع العناصر اللازمة لوضع استراتيجيات إدارة المخاطر وتنفيذها. وقدمت وجهات نظر بشأن نوع الأنشطة التي يتعين القيام بها عموماً أو بتفصيل (مثلاً عنوان/موضوع حلقات العمل)، إلى جانب الإطار الزمني الذي يقابلها أو من دونه، والتغطية الجغرافية، والطرائق والتفاصيل المتعلقة بما إذا كانت الأنشطة ستجرى في إطار مواضيع بعينها أو في مراحل تنفيذ مختلفة أو في إطار المجالات المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه. وقد كانت العناصر المقترحة ذات طابع شامل. ويرمي هذا الفصل إلى تسليط الضوء على تركيز الأنشطة المقترحة.

٥٦- وقد حددت عدة مجالات ذات أرضية مشتركة، منها ما يلي:

(أ) تحسين فهم المخاطر ونُهج التنفيذ وأدواته ومتطلباته؛

(ب) الرصد، وجمع البيانات والمعلومات وإدارتها؛

(ج) تعزيز القدرات المؤسسية؛

(د) تنفيذ مبادرات تجريبية.

ألف - تحسين فهم المخاطر ونُهج التنفيذ وأدواته ومتطلباته

٥٧- يعتبر تحسين فهم جميع جوانب الخسائر والأضرار، كما أشير إلى ذلك في الورقات عموماً، عادة أمراً أساسياً وينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من برنامج العمل من أجل توفير المعلومات التي يُسترشد فيها في وضع خطط أو نهج أو آليات عملية وقابلة للحياة لتنفيذ تدابير التكيف بغية الحد من الخسائر والأضرار.

(١٥) FCCC/SBI/2010/27، الفقرة ٨٦.

٥٨- ومن شأن زيادة فهم السياقات الوطنية وأوجه الهشاشة الخاصة أن يساعد البلدان على تحديد نُهج الحد من المخاطر ونقل المخاطر التي قد تكون ملائمة للمخاطر التي تواجهها، وعلى وضع سياسات للتصدي للضغوط غير المناخية التي تهدد بتفاقم الخسائر والأضرار. ومن شأن هذا أن يساعد أيضاً في تحديد المجالات التي سيكون فيها التنسيق الدولي مفيداً.

٥٩- ويرد في هذا الفرع تلخيص عام للعناصر التي حددتها الورقات من أجل زيادة الفهم.

مفاهيم إدارة المخاطر

٦٠- من شأن زيادة توضيح معاني المصطلحات المستخدمة في استراتيجيات إدارة المخاطر المناخية واستعمال هذه المصطلحات أن تساعد أصحاب المصلحة في تحسين فهمهم للقضايا وصياغة أدوار كل من الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص. ولا توجد حالياً أية لغة لوصف الخسائر والأضرار يشترك فيها قطاع التأمين وأوساط التكيف والحد من أخطار الكوارث من أجل إجراء حوار فعال يهدف إلى التفاهم.

٦١- وقد اقترحت مؤسسة كلايمتوايز (ClimateWise) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المساهمة في تجسير هذه الهوة بتقديم مشروع مسرد بهذه المصطلحات عن طريق شركات التأمين الأعضاء فيهما والشريكة لهما. وعلى هذا المنوال، عرضت مبادرة ميونيخ للتأمين في مجال المناخ وجامعة الأمم المتحدة، مع غيرهما من المنظمات صاحبة المصلحة، أن تنظما بشكل مشترك سلسلة من حلقات العمل التدريبية لدعم الوفود في التعرف على المصطلحات التقنية. كما اقترحت أمانة استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث عقد حلقات عمل لمواءمة المفاهيم الأساسية والترويج لمنبر أقوى للتواصل وتبادل المعلومات يمكنه أن يفضي إلى زيادة كفاءة اجتماعات ودورات مؤتمر الأطراف.

تقييم الخسائر والأضرار المتصلة بتغير المناخ تقييماً كميّاً

٦٢- يُعدّ تحسين القاعدة العلمية والتقنية في البلدان النامية، كما جاء في الورقات، أساسياً في تقييم خسائر وأضرار تأثيرات تغير المناخ تقييماً كمياً. ومن شأن هذا أن يساعد أيضاً في قيام آلية التأمين على أرقام موضوعية. ومن شأن إلقاء نظرة عامة شاملة على المخاطر، بما في ذلك عن طريق رسم خرائط الأصول المعرضة للخسائر والأضرار على الصعيدين الإقليمي والوطني، أن يفسح المجال لمناقشة بشأن تحديد المخاطر القابلة للتأمين والتصدي لها بطريقة فعالة من حيث الكلفة باستخدام التأمين، والمخاطر التي يمكن التصدي لها بطريقة أفضل باستخدام تدابير الحد من المخاطر. وفي هذا السياق، ينبغي القيام بما يلي:

(أ) تحديد طبيعة ونطاق المخاطر وتصنيف التعرض (أي تقييم المخاطر/رسم خرائط المخاطر وأنواع الأصول المعرضة للخسائر والأضرار جراء الظواهر السريعة الحدوث أو الظواهر البطيئة الحدوث القابلة للتنبؤ بها)؛

(ب) التحديد الواضح لمعايير تحديد الخسائر التي تواجهها البلدان القابلة للتأثر والتي يُحتمل أن تواجهها جراء التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ، بما في ذلك ما يمكن اعتبارها أضراراً لا سبيل إلى تفاديها؛

(ج) تعريف القابلية للتأثر على الأصعدة الإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية إزاء الخسائر المتزايدة. وينبغي الاتفاق على المنهجيات ونظم القياس لإتاحة المقارنة وتطبيق معايير موحدة على أوضاع القابلية للتأثر.

نُهج ومخططات مختلفة النطاقات لإدارة المخاطر

٦٣- أعادت الورقات تأكيد أن هناك مجموعة من أدوات إدارة المخاطر المادية والمالية للكوارث الطبيعية الحالية خضعت للاختبار بصورة جيدة في نطاقات مختلفة[١٦]. ويعتبر فهم وتقييم إمكانات وحدود شتى الأدوات والنهج الموجودة ضرورياً لضمان تقديم توصيات قائمة على أساس متين ولتوفير المعلومات التي تسترشد بها استراتيجيات إدارة المخاطر الملائمة، بما في ذلك تيسير انتساخ مثل هذه النهج، بما يشمل معلومات عما يلي:

(أ) نطاق الأدوات والنهج الممكنة؛

(ب) الاحتياجات من البيانات والمتطلبات التقنية؛

(ج) إطار تنظيمي ومؤسسي؛

(د) أولويات أو إجراءات إدارة المخاطر؛

(هـ) مزايا وسلبيات (مدى ملاءمة) نطاقات التنفيذ الصغرى والوطنية والإقليمية والدولية؛

(و) سبل دمج الآليات الموجودة ضمن سياق التكيف الأوسع وضمن إطار تدابير الحد من مخاطر الظواهر التي ليست لها صلة بتغير المناخ؛

(ز) سبل تعزيز دور الضمان الاجتماعي، بما في ذلك الحماية الاجتماعية الأساسية، كآلية لتقاسم المخاطر المرتبطة بفقدان الدخل؛

(ح) أدوار مختلف الكيانات (مثل الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني)، بما فيها هيئات الاتفاقية، وذلك من أجل تحديد نهج ومجالات لشراكات مبتكرة تتطلب تدخلاً من الحكومات الوطنية ومن أجل توضيح ما يمكن وما لا يمكن أن ينجزه كل كيان.

---

(١٦) أشارت الورقات إلى عدد من المبادرات الجارية خارج عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإلى الخبرة المتوافرة لدى شركات التأمين الخاصة والقطاع المالي التي يمكن لبرنامج العمل أن يستفيد منها. وهي تشمل، إضافة إلى المبادرات المشار إليها في الفقرة ٦٧ أدناه، تحليلات أجراها الفريق العامل المعني *بعلم اقتصاد التكيف مع تغير المناخ*، ومرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، ومرفق الابتكار في التأمين الأصغر التابع لمنظمة العمل الدولية.

٦٤- واعتُبر تبادل المعلومات بشأن مخططات نقل المخاطر، ولا سيما في إعمال التأمين، ذا أهمية خاصة، بما في ذلك بشأن ما يلي:

(أ) فعالية شتى آليات تحفيز التكيف وتفادي سوء التكيُّف، ولا سيما بشأن الكيفية التي يمكن بها الإفادة من منتجات مالية مثل التأمين والائتمان كحافز للتكيف والحد من أخطار الكوارث؛

(ب) السبل التي يمكن بها لمخططات التأمين أن تساعد أفقر الناس وأكثرهم ضعفاً الذين غالباً ما لا تكون لهم أصول قابلة للتأمين، بما في ذلك كيفية ضمان إيصال مدفوعات التأمين إلى الحكومات الوطنية وإنفاقها بطريقة تفيد أفقر الناس وأشدهم ضعفاً، ولا سيما في غياب منتجات التأمين الأصغر التي تقدم مدفوعات إلى الأسر المعيشية بشكل مباشر؛

(ج) الظروف المواتية اللازمة ومدى إمكانية تكرار العناصر المشتركة الرئيسية والهيكل المؤسسي ودور الشركاء المنخرطين في مخططات التأمين الأصغر الموجودة من قبيل مرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي والأمثلة على المستوى الوطني (مثل تركيا والمكسيك)، بما في ذلك كيفية استخدام سندات مواجهة الكوارث لتعبئة الموارد من أحل الحد من المخاطر المرتبطة بالظواهر البطيئة الحدوث؛

(د) سبل تطوير البنية التحتية لسوق التأمين؛

(هـ) سبل تحسين المستوى المهني لموظفي شركات التأمين؛

(و) الآليات المتاحة للاستثمار في قطاع التأمين.

٦٥- وأشار أحد الأطراف إلى أنه ينبغي لبرنامج العمل دعم إنشاء نموذج يمكن تطبيقه في بلدان ومناطق شتى لتقييم مدى الاستعداد لمخططات التأمين القائمة على السوق.

٦٦- وأشارت الورقات المقدمة من الوكالات المنفذة وقطاع التأمين إلى أنه يوجد بالفعل عدد من الأمثلة التي عملت فيها الحكومات الوطنية مع شركات التأمين وإعادة التأمين الخاصة والمجتمع المدني وغيرهم من المنظمات المعنية من أجل إقامة وتنفيذ شراكات جديدة لإدارة المخاطر المناخية وعمليات التأمين في هذا المجال.

٦٧- بيد أن المعلومات المتعلقة بهذه الأمثلة لم يجر توليفها بطريقة متسقة بحيث تسمح بتقييم منهجي للمخططات الموجودة من أجل إغناء المناقشات في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وعرضت عدة ورقات تبادل المعارف المحصلة من التجارب الجارية للتصدي لهذه الثغرة، على النحو التالي:

(أ) المكسيك: معلومات عن جملة أمور منها ما يلي:

'١' تقييم الخسائر والأضرار بعد الظواهر؛

'٢' الأدوات المالية (مثل المخصصات الاستثنائية والصناديق الخاصة) للوقاية من أخطار الكوارث؛

'٣' وضع نظم تتيح تحليل وتصور سيناريوهات المخاطر والاستجابة لآليات التأمين في حالات الطوارئ في القطاع الزراعي؛

'٤' سندات مواجهة الكوارث باستخدام المؤشرات المناخية؛

'٥' برامج لبناء القدرة على التأقلم على الصعيد المحلي؛

(ب) البنك الدولي ومجموعته الأوسع: معلومات عن العمليات وعن إنجاز البرامج والمشاريع التي تعمل على إدماج تغير المناخ وإدارة المخاطر في صلب العملية الإنمائية، وتشمل ما يلي:

'١' المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش الذي يدعم إدارة أخطار الكوارث ويعتمد على نحو متزايد نهجاً متكاملاً لإدارة المخاطر، بما في ذلك جوانب التكيف مع المناخ؛

'٢' البرنامج النموذجي للقدرة على التأقلم مع المناخ في إطار الصندوق الاستراتيجي للمناخ الذي يقدم أفكاراً إضافية بشأن خطر المناخ والتمويل وبناء القدرة على التأقلم، استجابة للعناصر المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه؛

(ج) مصرف التنمية للبلدان الأمريكية: معلومات بشأن الممارسات المنهجية الجارية في مجال إدارة المخاطر في البلدان القابلة للتأثر في جميع أنحاء منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بما في ذلك تحديد الخطر والتأهب للطوارئ والحوكمة والحد من المخاطر وتوفير الحماية المالية. ويضم الطيف الواسع للأدوات المالية الرامية إلى تنفيذ هذه النهج التعاون التقني في مجال الوقاية من الكوارث (الأموال غير واجبة السداد)، وقروض الاستثمار، والقروض القائمة على السياسة العامة لمرفق الائتمانات الطارئة، ومرفقاً للتأمين. ولدى البنك أيضاً أدوات يستعملها لاحقاً لدعم البلدان الأعضاء في تلبية احتياجات السكان المتضررين وفي الوقت نفسه الحد من هشاشتهم أمام الكوارث التي تحدث في المستقبل وذلك خلال مراحل الطوارئ وإعادة التأهيل وإعادة البناء؛

(د) منظمة العمل الدولية: معلومات عن خيارات تدابير الوقاية وإعادة التأهيل، مثل برامج الأشغال العمومية الكبرى، وتعزيز العمالة المحلية والحماية الاجتماعية. ويمكن لهذه الخيارات أيضاً، وفقاً لمنظمة العمل الدولية، أن تكمل وتسد الثغرة حيثما لا يكون القطاع الخاص قادراً على الاستجابة وتوفير شبكة الأمان التي هناك حاجة ماسة إليها عن طريق تعظيم الآثار المتصلة بزيادة عمالة ودخل أفقر فئات السكان وأكثرهم ضعفاً.

٦٨- وإضافة إلى ذلك، عرضت مؤسسة كلايمتوايز وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تبادل معارفهما من خلال إقامة شراكات طوعية وتعاونية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وأشارت مؤسسة طبطيبا (المركز الدولي لأبحاث السياسات والتعليم فيما يتعلق بالشعوب الأصلية) إلى أنه يمكن تعلم دروس من المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمعات المحلية الرعوية الخبيرة في التعامل مع الظواهر المناخية القصوى وفترات الجفاف الطويلة والكوارث ذات الصلة بالمناخ، وذلك عن طريق ربط هذه المجتمعات المحلية بشبكات المعارف والتعلم. وأشارت بعض الورقات إلى فوائد تنظيم مناسبة تكميلية لتسليط الضوء على النتائج ذات الصلة التي خلص إليها التقرير الخاص عن إدارة مخاطر الظواهر المناخية القصوى والكوارث لدفع عملية التكيف إلى الأمام، وهو التقرير الذي تعده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وإلى ضرورة ضمان تلقي الأطراف في الوقت المناسب الموجز الموجه لصانعي السياسات لكي ينهل منه برنامج العمل.

الجوانب المتعلقة بالتمويل

٦٩- أشارت بعض الورقات إلى ضرورة تحسين فهم الجوانب المالية ذات الصلة بغية تطوير الأدوات الممكنة لمعالجة الخسائر والأضرار، بما في ذلك مصادر التمويل المحتملة وترتيبات التوزيع لفائدة البلدان النامية، وبخاصة عن طريق إشراك القطاع الخاص.

باء - الرصد، وجمع البيانات والمعلومات وإدارتها

٧٠- تعد البيانات الدقيقة والموثوقة، كما ورد في العديد من الورقات، أساسية لتقييم وتطوير نظم فعالة لإدارة مخاطر تأثيرات تغير المناخ في البلدان النامية، بما في ذلك حلول التأمين.

٧١- وبعد أن سلطت أمانة النظام العالمي لمراقبة المناخ الضوء على أهمية رصد المتغيرات المناخية الأساسية رصداً منهجياً[(١٧)]، عرضت توفير موارد لمواصلة تنمية التآزر بين العمل المتعلق بالمتغيرات المناخية وذاك المتعلق بالتكيف والتنمية المستدامة.

٧٢- ووفقاً لبعض الورقات، يمكن لبرنامج العمل أن يدعم هذا المجال من مجالات العمل بطرق شتى، على النحو التالي مثلاً:

(أ) تحديد ما يلزم من المعلومات والبيانات المتعلقة بالطقس وتغير المناخ، ولا سيما للمناطق الأكثر قابلية للتأثر، مع مراعاة الصلة بالإطار العالمي للخدمات المناخية؛

(١٧) وفقاً لأمانة النظام العالمي لمراقبة المناخ، تشمل المتغيرات المناخية الأساسية ذات الأهمية المباشرة استخدام المياه، وصبيب الأنهار، والمياه الجوفية، ومنسوب مياه البحيرات، والغطاء الثلجي، ومقاييس الأنهار الجليدية، ورطوبة التربة، والغطاء الأرضي. وتشمل المتغيرات المناخية الأساسية الأخرى ذات الصلة الجزء الضئيل من الإشعاع النشط الممتص بالتّمثيل الضوئي والرقم القياسي لكثافة الغطاء النباتي.

(ب) القيام، في كل بلد، بتحديد ما يوجد من معلومات ذات صلة بالظواهر المناخية وفرص إعداد ما هو غير متوافر من البيانات بغية إنشاء قواعد بيانات متكاملة للخسائر والأضرار التي تسببت فيها الأحداث الماضية، ووضع خرائط المخاطر المناخية للحاضر والمستقبل؛

(ج) تقييم المنهجيات ذات الصلة والمحتملة لتحديد الثغرات الأساسية في المعرفة بسبل ووسائل معالجة الخسائر والأضرار، بما في ذلك وضع نماذج المخاطر والأطر التنظيمية والتنفيذية؛

(د) توفير طريقة لاستخلاص الخبرة المكتسبة في استخدام أدوات إدارة المخاطر ونقل المخاطر وغيرها من الأدوات المالية، وكذا الأدوات غير المالية لتقليل الآثار إلى أدنى حد؛

(هـ) وضع آلية لقياس الخسائر والأضرار التي يتسبب فيها تغير المناخ وتسجيلها والتحقق منها؛

(و) إدارة البيانات والمعلومات على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك عن طريق تعزيز نظم قواعد البيانات، والمعلومات والمعارف المتعلقة بمخاطر المناخ وتأثيراته والقابلية للتأثر به وقدرات التكيف معه، بوصفها مصدراً لصنع القرار من أجل استحداث مرافق وآليات لمعالجة الخسائر والأضرار.

جيم - تعزيز القدرات المؤسسية

٧٣- سيكون لتطوير المؤسسات وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، كما ذكر في عدد من الورقات، دور هام في معالجة الخسائر والأضرار، بما فيها تلك المرتبطة بالظواهر البطيئة الحدوث. ويتيح برنامج العمل، كما يرى البعض، فرصة هامة لتعزيز القدرات في البلدان النامية التي تعاني هشاشة خاصة إزاء الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الجوانب التمويلية والمنهجية، فضلاً عن نقل التكنولوجيا.

٧٤- ويمكن للأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين تبادل ما لديها من مهارات وخبرات وتجارب يدعم بعضها بعضاً فيما يتعلق بتحديد المخاطر التي تواجهها المجتمعات والاقتصادات نتيجة تغير المناخ وتقييم هذه المخاطر وإدارتها والحد منها ونقلها، لكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل للجمع بين هذه المجموعات من المهارات.

٧٥- ومن شأن تعزيز القدرات التي تحتاجها البلدان للتصدي للمخاطر المتصلة بتغير المناخ بطريقة استباقية أن يدعم نهجاً ذا منحى قطري في أعمال التكيف. واقتُرحت العناصر التالية للدفع قدما بمجال العمل هذا:

على الصعيد الوطني

(أ) دعم وضع سيناريوهات تغير المناخ والعمل بالاستشعار عن بعد ووضع النماذج وفقاً للظروف المحلية والإقليمية من أجل الحد من المخاطر المناخية وإدارتها والوقاية منها؛

(ب) دعم تعزيز القدرة على التأقلم عن طريق الإدارة المتكاملة للمخاطر، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

'١' تحديد هيئة وطنية مكلفة بتنفيذ سياسات وإجراءات التكيف التي تشمل الحد من المخاطر وإدارتها؛

'٢' تعزيز القدرة فيما يتعلق بالتنبؤ بالظواهر وبنظم الإنذار المبكر؛

'٣' زيادة وعي الجمهور بالمخاطر والوقاية وإجراءات ما بعد الظواهر؛

'٤' بناء شراكات في خطط الوقاية والاستجابة، بما في ذلك عن طريق إعداد جرد للخبرات المتاحة وتحديد فرص التعاون؛

'٥' إعداد خطة عمل تتعلق بالخسائر والأضرار من منظور سلامة الغذاء والأمن الغذائي لأنهما مهددان تهديداً مباشراً نتيجة تدهور الأراضي والأحراج والتصحر اللذين تتسبب فيهما الظواهر المناخية القصوى وغير المتوقعة؛

'٦' إنشاء صناديق خاصة، إضافة إلى مخصصات الميزانية العادية، للخطط الإنمائية الوطنية. وهذه الصناديق يمكن أن تستخدم لتمويل الإغاثة وإعادة بناء الهياكل الأساسية الحساسة كما يمكن أن تصبح تدريجياً أداة للحد من المخاطر. ومن شأن تخصيص موارد مالية أن يتيح استمرار تنفيذ الخطط الإنمائية الحالية حتى ولو وقعت ظواهر مناخية.

على الصعيد الإقليمي

(ج) اقترحت استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث الاستفادة من شراكاتها مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية القائمة، بغية تحقيق جملة أمور منها ما يلي:

'١' وضع إرشادات بشأن الخطط المتكاملة للتكيف والحد من خطر الكوارث، وبشأن آلية إبلاغ مشتركة للتكيف والحد من خطر الكوارث؛

'٢' دعم الشبكات الأكاديمية الإقليمية والوطنية للبحوث المتعلقة بوضع قواعد وقوانين بناء الهياكل الأساسية العامة والمستوطنات البشرية القادرة على التأقلم مع تغير المناخ؛

(د) تطوعت مبادرة ميونيخ للتأمين في مجال المناخ وجامعة الأمم المتحدة بأن تشتركا، مع منظمات أخرى صاحبة مصلحة ومعنية، في تنظيم سلسلة من حلقات العمل التدريبية لدعم الوفود في التعرف على مختلف سبل معالجة الخسائر والأضرار. وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن خبرته يمكن أن تساعد في مجال العمل هذا، ليس فقط بالمساهمة في الحد من الخسائر والأضرار وإنما أيضاً بتوفير أساس علمي وتشغيلي لتقييم الأصول الموجودة المعرضة للتأثر بتغير المناخ.

دال – تنفيذ المبادرات التجريبية

٧٦- يمكن لتحليلات النهج الموجودة والمشورة التقنية بشأن الأدوات والصكوك، كما ذكر البعض، أن يستكمل بالقيام في بلدان مختارة بأنشطة البيان العَمَلي، مثل تنفيذ مشاريع تجريبية لنماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتعلق بالنهج المتكاملة لإدارة المخاطر والتأمين في مجال المناخ، وذلك بهدف تيسير التنفيذ.

٧٧- وفي هذا السياق، عرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم ما يلي في الأجلين القصير والمتوسط (٢٠١١-٢٠١٢):

(أ) موجز موجه لصانعي السياسات يتضمن المعلومات ذات الصلة بالممارسات والتجارب وقصص النجاح في الإدارة المتكاملة للمخاطر والتأمين في مجال المناخ، ويستفيد من العمل السابق الذي قامت به مختلف الوكالات والمنظمات والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) قائمة موجزة للمشاريع التجريبية المحتملة لاكتساب مزيد من المعرفة من أجل وضع برنامج عمل موسَّع وتيسير التنفيذ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

سابعاً – موجز المواضيع المشتركة التي حُدِّدت في الورقات

٧٨- يتضح من النظر في الورقات التي قدمتها الأطراف أن هناك بعض مجالات التلاقي والتفاوت في العناصر المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه.

٧٩- وتشمل العناصر المشتركة الأساسية المحددة في الورقات ما يلي:

(أ) يعتبر توسيع وتحديث المعارف المتعلقة بالنهج والتدابير والأدوات والصكوك الراهنة لإدارة المخاطر وتحسين رصد وجمع البيانات/المعلومات لبنات أساسية في برنامج العمل وأمورا هامة للنظر في خيارات التنفيذ؛

(ب) تُعدّ الاستفادة من العمل الجاري وجلب الخبرة التقنية، وخاصة من قطاع الحد من خطر الكوارث وقطاع التأمين والقطاع المالي، فضلاً عن إشراك مجموعات واسعة من أصحاب المصلحة، أموراً أساسية لوضع برنامج عمل فعال؛

(ج) يكتسي إشراك الخبراء من القطاعين الخاص والعام في برنامج العمل أهمية حاسمة في تحسين فهم مختلف الخيارات المتاحة؛

(د) يعتبر ضمان الاتساق مع الترتيبات المؤسسية الأخرى، وبخاصة مع العمل الجاري بشأن الحد من خطر الكوارث، بما فيه العمل الجاري في إطار عمل هيوغو، أمراً هاماً لتحفيز التآزر.

٨٠- ويتعلق الاختلاف الرئيسي بين وجهات النظر المعبّر عنها في الورقات بإمكانية إنشاء مرفق للتأمين من الأخطار المناخية، بما في ذلك ما يتعلق بالمستوى الذي يُستنسب عنده إنشاء المرفق.